

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

أحمد ماهر السيد

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمام

الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة

يلقيه بنيابة عنه

السفير أحمد أبو الغيط

مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة

السيد الرئيس والصديق العزيز

يسعدني أن أعبر لكم ومن خلالكم إلى شعب كوريا الصديق عن خالص التهانئ على الثقة الكبيرة التي أولتها لكم الجمعية العامة لانتخابكم لرئاستها للدورة الحالية. وأن أؤكد لكم نيتنا الصادقة في التعاون معكم من أجل تأمين النجاح لأعمالنا وجهودنا التي أثق - من واقع معرفتي الشخصية بقدراتكم وخبرتكم وكفاءتكم - أنها ستكل بالنجاح على طريق تفعيل الميثاق وتعزيز إسهامه في بناء عالم أفضل .

السيد الرئيس

إننا نجتمع في ظل ظروف بالغة الدقة نبعث من موافق تقسم بالظلم والعنف علينا أن نواجهها بالشجاعة والحزم حتى لا تنتصر قوى الشر على الأمال التي نؤيدها إلى هنا كل عام لنسعي حثيثاً إلى تحقيقها. ومن مظاهر تلك الظروف التي أود أن أركز عليها اليوم هي استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على الأراضي التي احتلت في يونيو ١٩٦٧ ومنها بطبيعة الحال القدس الشرقية . ومنها أيضاً الأحداث الأليمة التي وقعت في الولايات المتحدة نتيجة حادث إرهابي إجرامي سقط من جرائه عدد كبير من الضحايا الأبرياء، ومنها أيضاً استمرار معاناة الشعوب من العنف والفقير والتخلف والظلم. ومن واجبنا أن نتصدى لكل هذه الظواهر متعددين لأن قهر شعب هو قهر للشعوب جميعاً ، وقتل نفس هو قتل للناس جميعاً ، ونوم طفل بغير عشاء هو جوع للعالم كله، ونصف بيت هو حكم على الكل بالعيش في العراء دون حماية سقف من الشرعية والقانون .

السيد الرئيس

إن أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة لم تكون بداية للإرهاب، فقد عانينا منه لسنوات طوال وفينا خلالها بمفردنا نكافحة ونتجاوز العقبات التي وضعها البعض على طريق ذلك الكفاح - عن عد أو عن جهل - حتى إننا نتصدى

عليه. ولكن أحداث ١١ سبتمبر العاساوية وضفت الموضوع كله في دائرة الإهتمام العالمي الذي يعكس في توافق دولي أكد تصميمه على التعامل مع تلك الظاهرة ليس فقط في مظاهرها بل في جذورها وأسبابها أيضاً، وأن يكون ذلك التعامل في إطار الشرعية الدولية المتمثلة في هذه المنظمة العتيدة ، وباستخدام وسائل متعددة للتصدي من التشريع والقانون والعمل الأمني ... إلى نشر الفكر والتنوير ... إلى السعي الدائم لتوخي العدل والحق وتحقيق التنمية، فالمعركة ضد الإرهاب لكي تكون ناجحة يجب أن تعمد إلى كافة مناحي الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وليس البحث عن الجذور تبريراً بل تشخيصاً، فالمرض لا يعالج على أساس الظاهر بل يجب اللجوء إلى التحليل والبحث عن الجرثومة الكامنة التي تفرز سعوماً تسري في القلوب والآفوس والأجسام ، لأن كشفها هو الذي يجعل البحث عن العلاج ممكناً وفعلاً، ولا توجد جرثومة أشد ضرراً وفتاكاً بمستقبل الإنسانية من جرثومة الفقر. وأود في هذا الصدد الإعراب عن تطلعنا إلى أن ينبع عن مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتمويل التنمية المقرر عقده بالعكس ببناء إجماع دولي جديد حول منهجية اقتصادية دولية تخدم مصالح كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وانبعاث روح جديدة من المشاركة الدولية البناءة بين كافة أطراف المجتمع الدولي تعمل على القضاء على الاختلالات المصاحبة لظاهرة العولمة وتعظيم الفرص المتاحة للجميع للاستفادة منها وتحقيق الرخاء والاستقرار الاقتصادي السياسي.

هذا، وأود أن أبرز في هذا السياق المبادرة التي بناها زعماء القارة الإفريقية في قمةهم الأخيرة بليوزاكا لمكافحة الفقر وبناء مستقبل أكثر إشراقاً لأبناء القارة والمعروفة باسم "المشاركات الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا" وفقاً لرؤية واعية لروح العصر تعكس إدراكاً من أبناء القارة لحقيقة أنهم يتحملون المسئولية الأولى عن صياغة مستقبلهم، وإزالة المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونقططع إلى المسئولة الفعلة من قبل المجتمع الدولي

لهذا التحرك الجماعي البناء بتقديم الدعم والمساعدة اللازمين لإجاح جهود تحقيق التنمية والرخاء والاستقرار لشعوب أفريقيا.

السيد الرئيس

وفي نفس الوقت فإنه من الهام أن نمنع تلك الجريمة من أن تنشر مرضًا آخر وهو ما سمي الصراع بين الحضارات والأنبياء الذي من شأنه أن يفوض كل ما حققه الإنسانية من تقدم نحو التواصل والتفاعل البناء.

ولذلك فإننا ندعو إلى اتفاق مؤتمر دولي بوضع أساس التعاون بين كل دول العالم ضد الإرهاب يحدد الالتزامات التي لا يجوز الخروج عنها ، ويرسم الطريق إلى القضاء نهائياً على تلك الردة التي أساليب تتنافى مع مصالح الشعوب كلها في أن تعيش في أمان تبني صروح الرخاء والتقدم يشمل الجميع في أجواء من المساواة والعدالة .

كما أننا ندعو إلى حوار حقيقي بين الحضارات يجعل من الاختلاف فوءة بناءة للإثراء المتبادل وتعزيز مفاهيم التنویر ، ويجلبنا جميعاً الاستسلام لقوى البربرية الجديدة التي ت يريد أن تخلق صداماً حيث لا صدام ، وصراعاً حيث لا صراع ، بل مسيرة واحدة نحو عالم أفضل لا يختلف فيه النباين وإنما يختلف فيه رفض الآخر أو تحفيزه أو اضطهاده بسبب الدين أو العرق أو الجنس . وهذا هو المعنى الحقيقي للعلمة الذي يجب أن نتمسك به، وهو أن تكون عنواناً للاعتماد المتبادل بين دول العالم وشعوبه، وتبادل الخبرات الإسلامية والاجتماعية والإمكانات التكنولوجية والاقتصادية، والتعامل مع المتغيرات بروح من التفاهم التي لا تحاول الفرض أو السيطرة ولا تدعى التميز المطلق أو تحاول فرض الهيمنة تحت أيه ذريعة من الذرائع . ويترتب على تلك الروح أن تسود الحياة الدولية ديمقراطية تتسع للجميع لا فرق بين كبير وصغير إلا بمقدار إسهامه في

ركب التقدم العلم على طريق تنفيذ المبادئ السامية التي توصل إليها العالم بعد أن عانى من العماسي والحروب.

السيد الرئيس

يقودنى هذا إلى الحديث عن ظاهرة مقلقة لاحظناها في الفترة الأخيرة وتزايدت بعد أحداث ١١ سبتمبر المأساوية ، وهي محاولة إلصاق تهمة الإرهاب والتخلف بالدين الإسلامي وما استتبع ذلك من اضطهاد للعرب والمسلمين . وهذه المحاولات لا تتبع إلا عن جهل وتعصب أعمى ، لأن الإسلام دين قام على الحق والعدل، واحترام حقوق الإنسان وعلى رأسها حقه في الحياة وفي أن يتخلص من الفقر والجهل والمرض وواجبه في أن يتواصل مع غيره بالحسنى والتفاهم والاحترام المتبادل . وإذا أحبى الحكومات ومنها حكومة الولايات المتحدة التي اتخذت من الإجراءات ما يستهدف وضع حد لتلك الممارسات المقيمة التي تعود إلى عصور الظلم ، فما زال هناك الكثير الذي يجب أن نقوم به جميعاً لمزيد من التعريف بالحقيقة وإزالة خشاوة الجهل والغطرسة، حتى يتضح للجميع أن المعرفة البشرية والتقدم نهر لم يتوقف منذ فجر التاريخ، نهلت منه كل حضارة من فتاج الحضارات الأخرى، وكان للحضارة الإسلامية والعربية كما كان للحضارة المسيحية والحضارة الفرعونية بدورها أفضال ما زالت تعيش معنا إلى الآن ولو لاها ما استطاع العالم أن يتقدم ويصل إلى ما هو عليه اليوم ، ولو لاها ما أمكن كبح جماح نوازع التخلف والظلم الفكري .

السيد الرئيس

لم أكن أتصور أن أقف أمام هذه الجمعية العوفرة في نهاية العام الأول من الألفية الثالثة، وبعد عشر سنوات من مؤتمر مدريد الذي أكد قواعد التسوية في الشرق الأوسط، بينما النزاع العربي الإسرائيلي - وفي قلبها قضية فلسطين - مستمر دون تحقيق التسوية العادلة والشاملة.

وإنه لأمر مؤسف حقاً أن نرى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت في يونيو ١٩٦٧ من فلسطين وسوريا، وبقية الأراضي المحتلة في لبنان، مازال جائماً على الأهدان والنفوس والقلوب ينضر الظلم والدمار، ويثير الإحباط والغضب، برفض الانصياع لمتطلبات الشرعية الدولية، ويتحدى إرادة العالم. إن استمرار تلك الأوضاع الجائرة - التي تعود بنا إلى عصور مظلمة ولدت الأمم المتحدة لتعلن نهايتها - تخلق بالإضافة إلى معاناة وألم شعب لا يطالب إلا بحقه - أجواء غير صحية يستغلها من يريدون الصيد في الماء العكر، ليزيدوا الظلم بإظلاماً، والبؤس بؤساً، والفوضى فوضى، والألم آلاماً.

إن الأوضاع الإقليمية والدولية - بالإضافة إلى مقتضيات القانون والشرعية والإنسانية، ومصلحة جميع الشعوب - لم تعد تتحمل استمرار إسرائيل في احتلال واحتياط واستيطان أراضي الغير، ولم تعد تتحمل مشاهدة جيش الاحتلال بغيره يستخدم أحدث الأسلحة وأخطرها يبطش بالمدنيين العزل، يحصد حياتهم ويدمر بيوتهم ويقتل زرعهم تحت دعوى باطلة تخفي حقيقة أنه يدافع عن استعمار أرض شعب آخر هو شعب فلسطين.

ولم تعد الأوضاع الدولية تتتحمل مجاهرة حكومة محتلة بأنها لن تعيد الأرض التي استولت عليها، وإذا عادت بعضها بشروط جائرة، ولن تقيم السلام إلا إذا كان بعض سلطتها وسيطرتها بشكل أو بأخر. ولا يمكن قبول إعلان حكومة بقرارات رسمية أنها سوف تلجم إلى أساليب القتل.

إن على إسرائيل أن تدرك - كما أدركت جميع الدول والشعوب - أن العالم قد تغير، وأن من مصلحتها ذاتها أن تتعشى مع الإرادة الدولية، لأن ما يضمن لها وللمنطقة كلها الأمن هو أن تضع حدأً لاحتلالها وسياساتها وممارساتها وتتعايش مع شعوب المنطقة في مسلاوة وتفاهم قائم على احترام الشرعية الدولية والالتزام بقرارات الأمم المتحدة. فلن يتحقق الأمن مع استمرار

١

الاحتلال، ولن يسود السلام مع بقاء أفكار التسلط والتعالي، ولن يتتوفر الرخاء للجميع إلا في إطار تعاون حر.

إنني أشعر أحياناً أنه بينما قبل العرب وجود إسرائيل بينهم فإن إسرائيل لم تحرم أمرها على القبول بوجود شعب فلسطين في أرض آبائه وأجداده من حقه أن يعيش في دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس العربية التي لن يتنازل عنها أو مسلم أو مسيحي عن مقدساتهم بها التي تتعرض باستمرار لمحاولات المنظرفين من الإسرائيлиين - يساندهم من يبدون أقل تطرفاً - لخرق قدسيتها وتدميرها.

السيد الرئيس

إن التسوية السياسية لقضية الفلسطينية، وهي لم النزاع العربي الإسرائيلي، تتطلب توافر عدة أمور أوجزها فيما يلى:
أولاً:

وجود إرادة إسرائيلية واضحة باتخاذى عن الاستمرار في احتلال الأرض العربية كوسيلة مزعومة لتحقيق الأمن، وضرورة إدراك إسرائيل أن وضعها في الشرق الأوسط لن يطرا عليه تحسن حقيقي إلا حين تعقد عزمها على الالتزام بحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧.

ثانياً:

إدراك إسرائيل أن أية تسوية سلمية لقضية الفلسطينية تتطلب إعادة القدس الشرقية إلى السيادة الفلسطينية . وسوف يظل القصور عن إدراك تلك الحقيقة عاملاً معوقاً لكل جهود تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً:

إن التوصل إلى أية ترتيبات أمنية أو سياسية لتسوية القضية الفلسطينية ينبغي أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية قلادة على البقاء وذات سيادة على أراضيها ومواهها وأجوائها ؛ وينبغي أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة لقدم قضية لاجئين

في عالمنا المعاصر، وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة وقواعد العدالة والشرعية.

رابعاً:

إن استمرار إسرائيل وحدها دون سواها فوة نووية في الشرق الأوسط أمر لا تقبله مصر . فالشرق الأوسط ينبغي أن يكون منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . ويجب أن تتحمل دول العالم - وعلى رأسها القوى النووية الخمس - مسؤوليتها بمحاسبة الإتفاقيات الدولية في منع انتشار الأسلحة النووية.

فإذا توافرت تلك العناصر وساندتها دول العالم - بما في ذلك أصدقاء إسرائيل - بقوة وحزم لأنها العدل والحق .. فسوف يمكن عندئذ طي الصفحات الاليمة لهذا الصراع التاريخي ، وتنشئة أجيال جديدة على العيش في سلام وتسامح بدلاً من العيش في ظل الإحباط والعنف والكراهية المغذية عن الاحتلال القائم المخالف لكل شرع وقانون . ولا يفوتنا هنا أن أشير إلى الدور الهام والمحوري للولايات المتحدة من أجل مساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية نهائية علامة ، ومصر تنظر بارتياح إلى استعادة الدور الأمريكي النشيط كما ترحب بدور الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية ودور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه من أجل تحقيق السلام العادل والشامل وال دائم في منطقتنا ، وسوف تستمر مصر في الإضطلاع بدورها ليس فقط مساندة للشعب الفلسطيني الشقيق ، بل إنتصاراً أيضاً للعدل والحق والقانون .

إن هذا الجزء من العالم الواقع في المنطقة المعندة من غرب آسيا إلى الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط يحتاج إلى السلام ... لكي يحقق هدف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... ولكن يتحقق ذلك فإن الأمر يتطلب التوصل وبشكل سريع لهذه التسوية العلامة التي لا شك سيدعمها المجتمع الدولي كله، ويستلزم طرح برنامج اقتصادي متكامل وضخم يساعد على توفير إمكانيات التفصالية تطلق طلقات وقدرات خلابة بالمنطقة وتفتح أبواب التعاون

البناء بين كافة شعوبها ودولها وتساعدها على تجاوز هذه المأسى التي شهدتها
لفتره تزيد عن قرن أو أكثر.

السيد الرئيس

إذا كان الوقت لا يسمح بالتعرض إلى كافة المشكلات التي يتعرض لها
العالم فلنـهـ يكفي أن أؤكد أن مصر سوف تبقى على حرصها وتوacial جهودها
من أجل إعلام العيادي النبيلة التي يكرسها ميثاق هذه المنظمة الشامخة على
النحو الذي يلبي أهداف وطموحات الشعوب كافة؛ ونعدكم أننا سوف نستعر في
مشاركتنا الفعالة ونعزز من مساهمتنا النشطة في العمل الجماعي الذي يضمن
لأمم المتحدة القدرات اللازمة والأدوات التي تسمح لها بأن تضطلع بالمسؤوليات
العظيمة التي نوكلها نحن الدول الأعضاء إليها وأيضاً أن تواجه التحديات
المتعددة التي تفرضها الطبيعة المتغيرة للعالم الذي نعاصره.

وشكرأ سيدى الرئيس